

اليوم العالمي لمناهضة التعذيب

بعد أن تعرض الإنسان لمزيد من ويلات الحرب و النزاع المسلح ووقوع المسلحين في الأسرى، وانتهاك حقوق الإنسان من قبل الأطراف المتنازعة ظهرت الحاجة الإنسانية إلى وضع ضوابط وقوانين تحد من هذه المأساة الإنسانية وذلك منذ عام ١٨٦٣، و بعد عدة اتفاقيات دولية متتالية إلى أن صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ الذي حرم التعذيب بشكل قاطع بنص المادة /٥/: لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الماسية بالكرامة.

استمرت مسيرة النضال ضد ممارسة التعذيب باعتباره منافياً لكافة القيم ومبادئ حقوق الإنسان إلى أن صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد اتفاقية ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤ ونفاذ هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٨٧ وهو اليوم الذي اعتبر اليوم العالمي لمناهضة التعذيب.

إذ ترى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف، لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو، وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإذ تدرك أن هذه الحقوق تستمد من الكرامة المتأصلة للإنسان، وإذ تضع في اعتبارها الواجب الذي يقع على عاتق الدول بمقتضى الميثاق، وبخاصة المادة /٥٥/ منه، بتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومراعاتها على مستوى العالم، ومراعاة المادة /٥/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة /٧/ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلتاها تنص على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومراعاة منها أيضاً إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة، الذي اعتمده الجمعية العامة ١٩٧٥/١٢/٩.

وبعد مرور /١٨/ عاماً على اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، وأصبح احترام حقوق الإنسان مقياساً لتقدم الشعوب وتطورها، إلا أن سورية رغم توقيعها على هذه الاتفاقية الدولية تحفظت على المادة /٢/ من المعاهدة والتي تنص :

١- تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي.

٢- لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، وسواء أكانت هذه الظروف حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.

٣- لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

ولقد نص الدستور السوري الصادر لعام ١٩٧٣ في المادة /٢٥/ :

الفقرة /١/ - الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حرّيتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

ونصت المادة /٢٨/ أيضاً:

١- كل متهم بريء حتى يبدان بحكم قضائي مبرم.

٢- لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.

٣- لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون من يفعل ذلك.

ورغم أن سورية من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ووجود نصوص في دستورها تحرم التعذيب إلا أنه هناك خرق وانتهاك واضح لحقوق الإنسان من تعذيب جسدي ومعنوي ومعاملة لاإنسانية وخرق الحرمات الإنسانية وبكافة أشكالها وضرب القوانين الدولية والأعراف التي تحرم ذلك عرض الحائط من قبل السلطات وذلك بسبب وجود قانون الطوارئ والأحكام العرفية منذ عام ١٩٦٣ الذي عطل الدستور وأفقدت السلطة القضائية دورها وصلحياتها على المعتقلين سواء من حيث إصدار مذكرة التوقيف أو التحقيق معهم أو الإفراج عنهم بالإضافة إلى حرمان المعتقلين من حق الدفاع أو توكيل المحامي أو الاتصال بأحد أقاربه .

وبعد أن كان التعذيب مشروعاً في العصور الوسطى كما قال أرسطو ضد المواطنين إلا أنه كان محددًا في حالة الخيانة العظمى .

بيان إلى الرأي العام

أيها الوطنيون والتقدميون والديمقراطيون يا أبناء شعبنا الكردي الأبى

إن التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا الذي يحتل اليوم مكانة سياسية هامة بين أوساط الشعب الكردي في سوريا ، تحظى سياساته ومواقفه بشكل مواز باحترام القوى الوطنية والتقدمية و الديمقراطية على الساحة الوطنية السورية . فالتحالف إذ يضع نصب عينيه النضال الحازم في محاربة المشاريع الشوفينية التي يتعرض لها الشعب الكردي ، وفي مقدمتها مشروع الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ ، والحزام العربي الجائرين ، وكذلك سياسة التمييز القومي المقيتة ، والقوانين والتدابير الاستثنائية الهادفة إلى عرقلة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعبنا ، فإنه في الوقت نفسه يضع نصب عينيه وضع هذا النضال في إطاره الوطني الديمقراطي العام الذي ينطلق من الأرضية السورية باعتبار الشعب الكردي جزءاً من الشعب السوري ، والحركة الوطنية الكردية جزءاً من الحركة الوطنية و الديمقراطية في سوريا ، ومن خلال الربط الدقيق بين النضال القومي الكردي والنضال الوطني السوري العام ، على قاعدة العلاقة التي تربط الجزء بالكل ، والخاص بالعام ، وعلى أساس هذه الجدلية ، يرى التحالف بأن حل المسألة القومية الكردية مرتبط بحل كافة مسائل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وليس لديه أي تصور آخر لحل المسألة الكردية بمعزل عن مسائل البلاد الأساسية ، ويرى التحالف بأن الهم القومي الكردي ليس الهم الوحيد لديه ، وإنما تمتد همومه إلى كل مساحة التراب الوطني السوري ، وإلى هموم جميع أبناء سوريا بمختلف أطيافهم ، وإنه إذ يعتبر المسألة القومية الكردية جزءاً من المسألة الديمقراطية في سوريا ، سيناضل بكل قوة من أجل تعزيز العلاقات النضالية مع القوى والأحزاب الوطنية والتقدمية والديمقراطية ، والشخصيات الاجتماعية والمثقفين ، وكافة

وإن صدور المرسوم التشريعي رقم ١٤ عام ١٩٦٩ الذي أسس لإحداث جهاز أمن الدولة في سوريا ونصت في المادة /١٦/ منها:

((لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكولة إليهم أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير)) وهي مادة مخالفة للدستور السوري وكافة المواثيق الدولية والمادة /٧/ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتحصن الفاعلين من الملاحقة القضائية بدلاً من معاقبتهم وكذلك القانون /٤٩/ الصادر لعام ١٩٨٠ والتي نصت على :

/ يحكم بالإعدام كل ما سبق له أن انتسب لجماعة الإخوان المسلمين..../.
أي أن القانون قد أعطى مفعولاً رجعياً وهذا مخالف لنص المادة /٣/ من الدستور السوري: /لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يكون لها أثر رجعي ويجوز في غير أمور الجزائية النص على خلاف ذلك./

ولذلك نرى أن التشريع السوري يكرس التعذيب بدلاً من تحريمه ولا سيما في عدم إلغائها التشريعات التي تنتافي مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان ومنع التعذيب ، وخاصة لدى سورية أكثر من عشرة فروع أمنية بمختلف أسمائها ولكل فرع نظامه وأساليبه الخاصة، وفنون مختلفة للتعذيب تخرج عن دور القانون والقضاء ومنظمات حقوق الإنسان وذلك كما حصل بعد أحداث آذار عام ٢٠٠٤ على سبيل المثال للحصر والذي أدى إلى وفاة المواطنين الكرد التالية أسماءهم تحت التعذيب:

- ١- حسين حمو - ٢- فرهاد محمد علي -
- ٣- أحمد كنجو - ٤- حنان ديكو - ٥- أحمد حسين

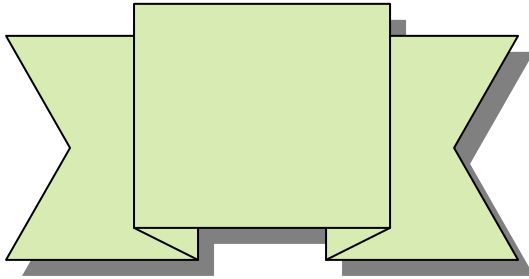
رغم أن اتفاقية مناهضة التعذيب قد أكدت على عدة حقوق للمعتقلين و السجناء وحظر استخدام العقوبات الجسدية والسجن في زنزانة مظلمة إلا أن التعذيب بقي لغة التعامل الأساسية لدى أجهزة الأمن السورية.

إن التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا ، ينطلق في سياسته من إستراتيجية واضحة ومحددة أساسها ترتيب البيت الداخلي الكردي ، وترتيب البيت الداخلي السوري ، في مواجهة التحديات والمخاطر الجدية والمحدقة ، والذي يتطلب إجراء حوار جدي بين مختلف مكونات الشعب السوري ، يوحد نضالها من أجل التغيير السلمي الديمقراطي ، عبر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، والذي يتمحور حول:

- إطلاق الحريات الديمقراطية ، حرية التعبير عن الرأي ، حرية الصحافة ، وإصدار قانون عصري للأحزاب ، والحد من احتكار السلطة ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وقانون الطوارئ .
- إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين .
- حل المسألة الكردية في سوريا حلاً ديمقراطياً في إطارها الوطني العام .
- تحسين المستوى المعيشي للجماهير الشعبية .

٢٠٠٥/٦/٢٣

التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا



الحرية للمعتقلين
السياسيين
في سجون
البلاد

كل الجهود من أجل عقد
مؤتمر وطني
كردي في
سوريا

مكونات الشعب السوري ، من أجل ترسيخ هذه المفاهيم الوطنية الصادقة .

إن التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا يناهض التوجهات الانعزالية والمنغلقة التي تظهر بين الكرد أحزاباً كانت أم أفراداً ، بنفس القدر الذي يناهض فيه التوجهات الشوفينية العربية ، وإن الموقف الانعزالي الكردي وإن كان رد فعل على الموقف الشوفيني العربي ، لا يمكن قبوله وتبريره على الإطلاق ، لأنه يؤدي إلى توجيه نضال شعبنا الكردي في الاتجاه الخاطئ أولاً ، ويسيء إلى قضيته والإضرار بها ثانياً ، ويخدم القوى الشوفينية التي من مصلحتها تصوير نضال الشعب الكردي من أجل حقوقه القومية العادلة وكأنه صراع كردي - عربي ثالثاً .

لقد كان اغتيال الشيخ معشوق الخزنوي جريمة بشعة ، وقد حمل التحالف والعديد من القوى السياسية السلطة المسؤولة الأخلاقية والقانونية عن كشف ملابسات وخلفيات هذا الاغتيال ، وطالب بإجراء تحقيق عادل ونزيه من أجل ذلك ، وكان التحالف يرى أن توضع قضية اغتيال الشيخ معشوق في إطارها الوطني السوري ، غير أن البعض وللأسف الشديد أراد استغلال ذلك لمصالحه الحزبية الضيقة ، من خلال أساليب ديماغوجية ، ومواقف ألحقت ضرراً بالغاً بنضال الشعب الكردي وحرركته الوطنية ، ولمعالجة ذيول وتداعيات تلك الأضرار فقد أصدر التحالف والجهة بيانين أدانا في الأول التصرفات الخاطئة والمخجلة في نفس الوقت ، والتي انعكست سلباً على نضال شعبنا الكردي وقضيته العادلة ، وأدانا في الثاني الممارسات القمعية التي أقدمت عليها السلطة ، وتواطؤ عناصر الأمن مع الغوغائيين واللصوص في الاعتداء على ممتلكات المواطنين الكرد وسلبها، وحملاً منظمي المسيرة مسؤولة العبث بمصلحة شعبنا .

إن التحالف الذي يدين الأعمال والمواقف غير المسؤولة ، التي لا تخدم القضية العادلة للشعب الكردي ، سيستمر في المستقبل أيضاً في مواجهتها ، وهو إذ يدعو الجهات التي تقف وراءها إلى التحلي بروح المسؤولية فإنه يدعو جماهير شعبنا إلى نبذ تلك المواقف ومحاصرتها.